الحجـــة
البـــالغة
والقذيفة
الدامغـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وبعد فإنا معشر المسلمين الآن يرثى لحالنا ؛ لأننا في الوقت الذي أثيرت فيه الفتن ، وتكاثرت فيه المحن ، واختلط الحابل بالنابل ، واشتبه الحق بالباطل ، أتانا فيه الخوف من مأمننا ، وذلك أن إمامنا وأستاذنا ، قائد حلبة سباقنا ، تاجنا إذا وفدنا وعناجنا إذا قصدنا ، من شدة رأفته بنا ، وحرصه على أن نراجع رشدنا، أورد علينا مسائل في العقيدة لم تقتنع بها عقولنا ، ولم تطمئن بها قلوبنا ، ومن المؤسف أنه كان قد أقرأنا أن التقليد في العقيدة مذموم ، ولا يرضى به ذو عقل سليم ، ولولا ذلك لقلدنا رأيه ، واتبعنا أثره ، والتزمنا السكوت والإغماض ، والتغافل والإعراض ، ورددنا المسألة إلى أربابها ، وقلنا أنتم أهل مكة أدرى بشعابها.

أورد هذه المسائل من كلام من كفاهم مدحا نقله لكلامهم في كتابه المسمى (تنبيه الخلف الحاضر على أن تفويض السلف لا ينافي الإجراء على الظواهر) وتقديمه لمذهبهم وترجيحه لما أوردوه من النقول ، على ما تلقاه من أفواه العدول ، بينما أنا في هذا الموقف الهائل ، والمضيق الخانق، إذ ذكرت درسا قرأتها في صغري وهي : أن الإمام قد يقوم لخامسة فيجب على من تيقن انتفاء الموجب أن ينبهه ، واختلفت عبارة المنبهين فنبهه بعضهم بسبابة الملام ، ونبهته بمسبحة التبجيل والاحترام ، ملخصا هذه المسائل في خمس نقاط رادا عليها رد مبين للحق ، وقد يلاحظ علي أني لم أنقل كثيرا من كتب العقيدة التي تدرس في البلاد ، وذلك عن عمد فعلته ، وعن إدراك ووعي أغفلته ، لأمرين :

أولا أني أنبه من يدعون السلفية والثاني أني أرد على نقول والنقل لا يقضي على النقل إلا بترجيح ، وذلك يستغرق بعض الوقت.

المسألة الأولى

هي قولهم إن ظاهر آيات الصفات لا يوهم المحال واستدلوا لذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤول مع أنه لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة والعقيدة محتاج إليها قبل كل شيء .

قلت وعلى الله وحده اعتمدت هذا الاستدلال مبني على أمرين الأول أن التأويل من البيان الخاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وفي ذلك من قلب الحقيقة ما لا يخفى ؛ لأن لكل من التأويل والبيان حقيقته والثاني أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤول وقد أول في مواضع كثيرة كما سترى ، من ذلك ما في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل يقول : يا ابن آدم مرضت فلم تعدني قال يا رب كيف أعودك وأنت رب العلمين قال أما علمت أن عبدي فلانا مرض فلم تعده إلى آخر الحديث ، وسيأتي نصه كاملا إن شاء الله تعالى .

وهذا الاستدلال الذي استدلوا به مركب – على زعمهم – من شرطية لزومية واستثنائية ومطعون فيه من جهة استثنائيته لمخالفتها حديث مسلم الآنف الذكر وغيره مما سيأتي وبهذه المخالفة يبطل الاستدلال ، وإذا بطل الاستدلال بقيت الشبهة دعوى مجردة ولا نكتفي في إبطالها ببطلان هذا الاستدلال ؛ لأن هذه الشبهة هي أم هذه الشبهات وكان ينبغي للخصم أن يقف عليها حتى نُسلِّم له أن النص لا يوهم ظاهره المحال أو يُسَلِّمَ لنا أن ظاهره يوهم المحال كي نَسْلَمَ من الانتشار الذي يقلب المناظرة جدلا وبانقلابها ينتقل حكمها من الوجوب إلى الحرمة ، وذلك أننا إذا سلمنا له أن النص لا يوهم ظاهره المحال أرحناه من قضيتي التأويل والتفويض ، وإذا سلم لنا أن النص يوهم ظاهره المحال انتقلنا معه إلى البحث في التفويض والتأويل ، بل نقول إن ظاهر النص قد يوهم المحال أي تعارض آيات الكتاب ولدينا أدلة كافية مكونة من الحس المشاهد والإلزام بمسلمات الخصم وإقراره الضمني والنقل الصحيح الصريح المرفوع , وإذا لم تفد هذه الأدلة القطع فما الذي يفيده ؟

فمن هذه الأدلة أنا نشاهد بأم أعيننا كل طائفة يستدلون بآيات وأحاديث على صحة مذهبهم متشبثين بظواهرها معرضين عن غيرها كتشبث الجبرية بقوله تعالى { وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ـ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ } وإعراضهم عن قوله تعالى { لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ـ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ} وتشبث نفاة الرؤية بقوله تعالى { لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ } وإعراضهم عن قوله تعالى { وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ} وتشبث المشبهة بقوله تعالى { وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ـ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ } وإعراضهم عن قوله تعالى { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } وسورة الإخلاص ، فلو لم يفهموا من ظواهر هذه النصوص أنها حجة لما تشبثوا بها ، وهذه الظواهر محال لما تفضي إليه من الاختلاف المنفي بقوله تعالى { وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا}.

ومنها : أنكم تقولون في قوله تعالى { لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ } ونحوها آمنا بها على مراد الله من غير تشبيه ولا تكييف ولا تقولون ذلك في { حم عسق) ونحوها إذ تقولون فيها آمنا بها على مراد الله فقط ، وما ذلك إلا لاعترافكم ضمنيا أن الأولى أوهمتكم المحال بخلاف الثانية.

ومنها اعترافكم بالكتاب المسمى ((دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب)) فلو كان ظاهر النص لا يوهم المحال لكان هذا الكتاب أضحوكة ، فإن قلتم هذا الإيهام يكون في غير آي الصفات قلنا تخصيص بغير مخصص ودعوى بغير شاهد ، مع أن صاحب هذا الكتاب دفع فيه إيهام بعض آيات الصفات في سورة الحديد عند قوله تعالى وهو معكم أين ما كنتم.

ومنها : ما قاله صاحب تنبيه الخلف الحاضر ، من أن ما جلبه من النقول معارض لنقل المقري الإجماع على صرف النص عن ظاهره المحال فقوله أن ما جلبه من النقول معارض لنقل المقري اعتراف منه بالإيهام إذ لو لم يكن ذلك كذلك لاختلف المحل ولا معارضة إلا مع اتحاد المتعارضين في الموضوع والمحمول وموضوع المقري نص ظاهره موهم وموضوعك نص ظاهره غير موهم ، وأمامك الآن أحد اختيارين إما أن تترك للمقري إجماعيته غير معارضة ، وإما أن تعترف بأن ظاهر نصك موهم.

ومنها : وجود هذا الكتاب الذي بين أيدينا (تنبيه الخلف الحاضر) فلو كان النص لا يوهم المحال لما ألف هذا الكتاب ؛ لأنه إنما ألف من أجل إيهام ظاهر النص المحال إما إيهامه لمن الكتاب حجة لهم أو لمن الكتاب حجة عليهم .

ومنها : الحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل يقول يا بن آدم مرضت فلم تعدني قال يا رب كيف أعودك وأنت رب العلمين قال أما علمت أن عبدي فلانا مرض فلم تعده ولو عدته لوجدتني عنده يا بن آدم استطعمتك فلم تطعمني قال يا رب كيف أطعمك وأنت رب العلمين قال أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه ولو أطعمته لوجدت ذلك عندي يا بن آدم استسقيتك فلم تسقني قال يا رب كيف أسقيك وأنت رب العلمين قال أما علمت أنه استسقاك عبدي فلان فلم تسقه ولو سقيته لوجدت ذلك عندي .

فهذا الحديث أوهم هذا العبد ظاهره المرض والعيادة وعلم أن ذلك من لوازم الأجسام المستحيلة على رب العلمين فقال كيف أعودك وأنت رب العلمين استمعوا معي إلى هذا الاستفهام الإنكاري الموجه إلى رب العلمين في موقف الحساب وانكشاف الغيب المشاهد بعين اليقين فلو كان ظاهر النص لا يوهم المحال لما استفهم هذا العبد هذا الاستفهام الإنكاري ولما عُلِّـم أن التنزيه يحصل بصرف النص عن ظاهره الموهم وتأويله باللائق (مرض عبدي فلان) وإذا علمنا هذا وتيقنا من هذه الأدلة المتضافرة أن ظاهر النص يوهم المحال فما ذا نفعل هل نعتقد ظاهره فتتضارب علينا الظواهر ويكذب بعض القرآن ببعض فنصادم النهي ونسير في حيرة الأهواء ، وتضارب الآراء أم نصرف بعضه عن ظاهره ونجري الآخر على الظواهر متحكمين في كتاب الله بآرائنا قائلين بلسان حالنا ليست الصفات من باب واحد ومنكرين لها بلسان مقالنا أم نرد المتشابهات إلى المحكمات فتتجاوب لنا المعاني مع المباني فنشرب من حياضها ونرتع في رياضها فإن قيل قد سمعنا هذه الأدلة الموجبة لاستحالة إرادة الظاهر فما ذا تعنون بالظاهر قلت نعني به المعنى المتبادرمن اللفظ لغة والمعبر عنه عند الأصوليين بالنص أو أحد معاني المشترك وعند المناطقة بدلالة المطابقة في المفرد ودلالة التضمن في المركب ودلالة الالتزام فيهما وهكذا يعني المعارض ؛ لأنه نقل عن الذهبي قوله في الإجراء على الظاهر والمراد بظاهرها أي لا باطن لألفاظ الكتاب والسنة غير ما وضعت له ولأنه نقل عن القاضي أبي يعلى في كتابه إبطال

التأويل – بواسطة الذهبي – يعني أنها بينة واضحة في اللغة لا يبتغى بها مضاييق التأويل والتحريف وهذا هو مذهب السلف ص 30 = 32 تنبيه الخلف ، قلت وباستحالة إرادة الظاهر يظهر جليا الطعن في نقله عن السلف الصالح قال في جمع الجوامع عاطفا على ما يقتضي كذب الخبر (أو أوهم باطلا ولم يقبل التأويل) وبهذا الطعن في النقل يبطل كون تفويض السلف لا ينافي الإجراء على الظواهر وهي :

المسألة الثانية

مع أنه لم يثبتها بدليل ولا استدلال حتى أنها لم ترد في أنقاله التي نقل ، والذي ورد في أنقاله الإجراء على الظواهر من غير تفويض في أماكن وفي أماكن أخرى التفويض من غير إجراء على الظواهر ولعله ذهل عن الفرق بين إجراء الظواهر على مواردها الذي نقل عن إمام الحرمين مع التفويض والإجراء على الظواهر الذي نقل عن ابن تيمية وأهل تلك الشنشنة مع أن بينهما فرقا شاسعا وبونا واضحا وهو أن إجراء الظواهر على مواردها عبارة عن ترك الألفاظ في مكان ورودها من الكتاب والسنة ؛ لأن الموارد جمع مورد لمكان الورود ولذا عبروا عنه بالقراءة تارة وتارة بالتلاوة وتارة بالإمرار وتارة بإقرار ما جاء كما جاء وهذا طبعا لا ينافي التفويض أما الإجراء على الظاهر فيناقض التفويض ؛ لأن التفويض فرع عن الجهل بمدلول اللفظ في هذا التركيب والإجراء على الظواهر علم بمدلولها فيه والشيء لا يكون معلوما مجهولا من شخص واحد في آن واحد لما فيه من اجتماع النقيضين فإن قلت التفويض يصح في معلوم المدلول قلت لم لا يقولون أنهم مفوضون في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ولم يخصون هذه الصفات بأنها مفوض فيها دون غيرها فإن قلتم إن العلم يتعلق بمدلول الصفة لغة والجهل يتعلق بكيفيتها وبذا تكون معلومة من جهة مفوضا فيها من جهة أخرى واستشهدتم على ذلك بقول مالك رضي الله عنه الاستواء معلوم والكيف مجهول قلت هذا يصح إذا كان مدلول اللغة يختلف مع الكيفية وهما متحدان فمدلول اللفظ في اللغة هو نفس الكيفية كما هو معلوم محسوس في ذهن كل مخاطب لأنك بمجرد سماع اللفظ يرتسم في ذهنك كيفية مدلوله في الخارج مع ملابساته المكانية والزمانية سواء طابق ما في نفس الأمر أم لا فمثلا الاستواء قبل إسناده يرسم في ذهنك الهيئة المعروفة وبإسناده إلى الفلك – استوت على الجودي – يرسم في ذهنك رسو السفينة وبإيقاعه على الأنعام – لتستووا على ظهوره – يرسم في ذهنك لكل نوع منها جلسته المعروفة وبإسناده إلى الباري تعالى – ثم استوى على العرش – ينقلب إليك الذهن خاسئا وهو حسير قائلا يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علما فمن قال أنه جاهل بالكيفية في تركيب ما فهو جاهل بمدلول اللغة فيه سواء علمه في غيره من التراكيب أم لا وبهذا يظهر أن قول مالك رضي الله عنه الاستواء معلوم أنه معلوم الورود ومعلوم في تركيب غير هذا فإن قلت إنا نشاهد السائل يسأل عن شيء فيقال ما كيفيته قلت هذا صحيح ؛ لأن السامع ربما ارتسم في ذهنه مما يعلم له كيفية أكثر من كيفية فيستفسر عن أيها يطابق ما في نفس الأمر .

وبهذا يظهر لك الفرق بين جهل الكيفية أي عدم انعقالها وجهل مطابقة إحدى كيفيات متعددات لما في نفس الأمر .

المسألة الثالثة

هي قولهم أن التأويل لم يرد عن السلف الصالح وترد بأن التأويل ورد عن السلف الصالح كما في ذهابهم إلى المدينة المنورة ممتثلين قوله تعالى {وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ} وكما في قوله تعالى { إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ } فإنما المشاهد بيعته صلى الله عليه وسلم فهذا تأويل مشاهد وقوله { وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى } وقوله { إني ذاهب إلى ربي سيهدين } وقوله {ففروا إلى الله} وقوله صلى الله عليه وسلم الحجر الأسود يمين الله في الأرض وقوله طوبى لمن تطهر في بيته وزارني في بيتي فهذا تأويل بالمشاهدة والجدال فيه مكابرة وورد في القراءة كما في قراءة حمزة والكسائي بل عجبت ويسخرون بضم تاء الفاعل من المتشابه في قراءتهما وتأويلهما في قراءة الخمسة الباقين من السبعة بل عجبت بفتح التاء وقراءة الستة هل يستطيع ربك فهي من المتشابه في قراءتهم وتأويلها في قراءة الكسائي هل تستطيع ربَّك بفتح التاء ونصب باء ربك وقراءة السبعة يوم يكشف عن ساق بالياء والتركيب فهي من المتشابه في قراءتهم وهي مؤولة بقراءة غيرهم يوم تكشف عن ساق بضم التاء وكسر الشين فهذا تأويل بالقراءة المتواترة وغير المتواترة ونفيها ردة وورد عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث أبي هريرة أن الله عز وجل يقول يا ابن آدم مرضت فلم تعدني إلى آخر الحديث المتقدم الذكر والتخريج فقد أول هذا الحديث المرض والعيادة والاستطعام والإطعام والاستسقاء والسقي وأول ضمير المتكلم الذي هو أخص الضمائر التي هي أعرف المعارف بعبدي فلان وما بعد بيان الله بيان وأخرج ابن كثير عن ابن حاتم يرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سل سيفه في سبيل الله فقد بايع الله وأسند إلى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الحجر من بايعه فقد بايع الله ثم قرأ إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله وأسند ابن جرير إلى ابن عباس تأويل الساق بالشدة والكرب وري عن مجاهد تأويلها بشدة الأمر وأسند ابن جرير من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم يكشف عن ساق عن نور عظيم فهذا تأويل بالأخبار الموقوفة والمرفوعة الصحيحة وغير الصحيحة ولا يطعن فيها بعدم الصحة إلا إذا عارضها حديث مثلها أما إذا عورضت بأقوال أهل القرن السابع أو الرابع عشر فهي – على علاتها – منيفة عليها وقد رأيت في استحالة المعية بالذات صفحة 70=71 ما نصه فقد ورد التأويل عن السلف الصالح فقد روي عن أحمد أنه قال احتجوا علي يوم المناظرة فقالوا أتجيء سورة البقرة وسورة تبارك يوم القيامة فقلت إنما هو الثواب قال الله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا وإنما تأتي قدرته وقال ابن حزم قد روينا عن أحمد أنه قال وجاء ربك إنما معناه وجاء أمر ر بك وهذا تأويل وتنزيه كما هو مذهب الخلف وأما ما ينقل عن أحمد مما يخالف هذا فهو تخرص من صديق جاهل أو سوء فهم لمذهب هذا الإمام.

قلت وهذا يكفي في نقض هذه المسألة ؛ لأنها كلية سالبة وهذه جزئيات كلها موجبة قال في السلم

فإن تكن سالبة كلية نقيضها موجبة جزئية

ولعلهم قالوا هذا القول غير عالمين بهذه التأويلات المكونة من المشاهدة والقراءة المتواترة والأخبار الموقوفة والمرفوعة الصحيحة وغير الصحيحة أو قالوها عالمين بها مؤولين لها بأنها ليست تأويلات وذلك التأويل يحتاج إلى تأويل وهو على الأقل اعتراف منهم بالتأويل هذا مع أن التأويل محتاج إليه في فهم الكتاب والسنة ؛ لأن الجملتين قد تكونان بلفظ واحد ومعناهما متباين أشد المباينة فقوله فوجد الله عنده وقوله في الحديث القدسي ولو عدته لوجدتني عنده متباينان فالحديث عدة والآية توعد ولا يفهم ذلك إلا بالتأويل ولو ذهنيا فإن قلتم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتتبع هذه المتشابهات بالتأويل كما فعل هؤلاء فلو كان التتبع سائغا لكان إليه أسبق لما فيه إزالة الخلاف قلت لو تتبع النبي صلى الله عليه وسلم ألفاظ المتشابه لانتفت الحكمة التي في وجود المتشابه في القرآن ولا استوى العالم والجاهل والفاضل والمفضول فلما أول البعض علمنا أن التأويل سائغ عند الحاجة ولذا اعتذر كثير منهم عن التتبع بقوله لو كنا كما عليه السلف من صلاح العقائد لما تكلمنا والذي في التأويل جار في جميع الأقيسة والاستنباطات والاستدلالات والاجتهادات فإنه صلى الله عليه وسلم لم يتتبع جميعها ، وإنما أثبت أصلها إما بالفعل أو التقرير ليترك للأمة مجالا للبحث عند الحاجة .

المسألة الرابعة

هي قولهم إن المؤول مشبه أولا ومعطل ثانيا ولا أدري ما الذي حملهم على القول بأنه مشبه؛ لأن الألفاظ عندهم لا توهم التشبيه ولعل دليلهم عليه هو فراره من التشبيه إلى التأويل وإذا كان الفرار من الشيء يدل على الاتصاف به فهم – على زعمهم – معطلون بفرارهم من التعطيل إلى عبارة موحشة موهمة أشد الإيهام وحتى أنها صارت من المتشابه الذي لا يعلم المراد منه إلا قائله وهي الإجراء على الظواهر ولنستمع إلى حذامي القول عندهم أحمد بن تيمية حيث قال مأولا لهذه العبارة أو مبينا لمجملها (فإن قوله ظاهرها غير مراد يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين مثل أن يراد بكون الله تعالى قبل وجه المصلي أنه مستقر في الحائط الذي يصلى إليه وأن الله معنا معناه إلى جانبنا ونحو ذلك ولا شك أن هذا غير مراد) إلى آخر كلامه الوارد في الصفحة 64 تنبيه الخلف الحاضر الذي قال فيه إن الظاهر ظاهران مراد وغير مراد وليت شعري أي الظاهرين تعنون بالإجراء على الظواهر وإذا كان العالم يعلمه فماذا يفعل الجاهل هل يعتقد الظاهر الذي هو غير مراد أم يعتقد الظاهر الذي لا يعلمه إلا ابن تيمية وهل هذان الظاهران موجودان في جميع الألفاظ أم هما من خصوصيات آيات الصفات وهل هذان الظاهران متساويان في الظهور أو متفاوتان فيه ، أما كونه معطلا فدليلهم عليه أنهم قالوا أن المؤول لما عجز عن رد ألفاظ آيات الصفات رد معانيها بالصرف عن الظاهر والتأويل قلت : من زعم أن الصرف عن الظاهر والتأويل – الذي هو إبداء معنى في اللفظ مرجوح من حيث الدلالة الوضعية راجح من حيث الدلالة الخارجية – نفى فما ذا يقول في تأويلات الصحابة في غير المتشابه فقد أول جم من الصحابة قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة بالإسراع وأقرهم على ذلك ، وما يقول في تأويل أبي حنيفة قوله تعالى فإطعام ستين مسكينا بأن المسكين إنما هو مذكور للتقدير به ، إلى غير ذلك

مما هو مسطور في كتب الأصول فإن قال هذا جائز لأن هذه التأويلات لم تكن في آيات الصفات قلت ألفاظ الصفات وغيرها سيان في باب النفي والإثبات ؛ لأنها كلها من عند الله تعالى فلم يبق أمام من زعم أن التأويل نفي إلا أحد أمرين إما أن يقول أن الصحابة والأئمة والأصوليين نفاة لكتاب الله بتأويلهم لبعضه وإما أن يقول أن التأويل غير نفي ، وأيضا لم تقولون أنه ناف بسبب صرف النص عن ظاهره الموهم وأنتم تقولون أن في هذا النص ظاهرا غير مراد ولا تقولون أنكم نفاة إذا " فباؤكم تجر وباء غيركم لا تجر" على أنا لا نسلم أن هذا نفي للصفة لا للفظها الوارد ولا لمعناها المراد إنما هو عدم اعتقاد ظاهرها الموهم وإذا سلمنا لكم تسليما جدليا أن هذا نفي فهل يمكنكم أن تعمموه في كل مؤول وإذا عممتموه في كل مؤول لزم عليه من المحذور ما ترتفع به الشريعة رأسا وإذا خصصتموه بالبعض كان ذلك تخصيصا بغير مخصص ، وبما قدمنا علمنا أن المؤول ليس معطلا ولا مشبها ، وإنما سلك مذهبا في المتشابه من مذاهب علماء السنة الثلاثة الأول مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين وهو إمرارها على ما جاءت مفوضا معناها إلى الله تعالى مع تنزيهه عما يدل عليه ظاهر اللفظ مما لا يليق بجلاله من صفات الحدوث .

الثاني مذهب إمام الحرمين وجماعة كثيرة من العلماء جواز تعيين التأويل للمشكل ويترجح على غيره مما لا يصح بدلالة السياق أو كثرة الاستعمال اللفظ فيه فتحمل العين مثلا على العلم أو البصر أو الحفظ إلى آخر التأويلات الثالث للإمام أبي حنيفة والإمام الأشعري كما في الإبانة أنها صفات تليق بكماله وجلاله ثابتة وراء العقل ما كلفنا إلا اعتقاد ثبوتها مع اعتقادكم عدم التجسيم والتشبيه ليلا يضاد النقل العقل انتهى من استحالة المعية بالذات صفحة 70=71 باختصار في حذف بعض التأويلات .

المسألة الخامسة

هي قولهم إن هذه الصفات حقيقية لا مجاز مستدلين لذلك بأن المجاز يجوز نفيه ويكون نافيه صادقا وجعل بعضهم هذا الاستدلال قاعدة لنفي المجاز في القرآن ويرد عليهم أمران الأول كثرة وجوده في القرآن والسنة مثل {وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ} (جدارا يريد أن ينقض) (ناصية كاذبة) (إنك ميت وإنهم ميتون) (فأذاقها الله لباس الجوع والخوف) إلى غير ذلك من الاستعارة المرشحة والمجردة وفي السنة من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه وخالد سيف الله وحمزة أسد الله وإن وجدناه لبحرا فمن زعم أن هذه العبارات حقيقة يعني بذلك أن خالدا حديدة وأن حمزة حيوان مفترس وإن فرس أبي طلحة الأنصاري ماء جار وإن كلا من العمل والنسب راحلة تسرع وتبطئ سقطت مكالمته ومن قال أنها ليست كذلك فليسمها ما شاء فلا مشاحة في الاصطلاح والثاني أن الأساس الذي بنوا عليه هذه القاعدة منهار وإذا انهار الأس سقط ما يبنى عليه وذلك أن النفي الذي ادعوا أنه يجوز في المجاز ويكون نافيه صادقا لم يتوارد مع الإثبات المثبت بالمجاز على محل واحد ؛ لأن الذي أثبت المثبت بقوله رأيت أسدا يرمي الرجل الشجاع والذي نفى النافي بقوله الذي رأيت ليس بأسد الحيوان المفترس فنفي الحيوان المفترس لا يعارض إثبات الرجل الشجاع حتى يكون إثبات أحدهما تكذيب للآخر فاتضح من هذا أن المجاز يجوز نفيه بمعنى الحقيقة لا بمعنى المجاز ومن نفى وجوده في القرآن لهذا السبب فلينف الحقيقة أيضا ؛ لأن الحقيقة يجوز نفيها بمعنى المجاز ويكون نافيها صادقا ، هذا مع أن كثيرا من المجاز الوارد في الكتاب والسنة لم يكن موردا للصدق والكذب ؛ لأن مورد الصدق والكذب

النسبة الإسنادية فال في جمع الجوامع : " ومورد الصدق والكذب النسبة التي تضمن ليس غير كقائم في زيد بن عمرو قائم " ومن ثم كانت الشهادة بأن فلان بن فلان وكل فلانا شهادة بالوكالة دون النسب.

وباعتقادهم أن المجاز يجوز نفيه ويكون نافيه صادقا نفوا أن يكون في هذه الصفات فتكون حقيقة ؛ لأنه لا واسطة بين الحقيقة والمجاز .

قلت إن الأصوليين والبيانيين قسموا الحقيقة إلى حقيقة لغوية وحقيقة شرعية وحقيقة عرفية كلها معلومة الكيفية وأنتم تعلمون أن هذه الألفاظ مجهولة الكيفية ، فكيف تسمونها حقيقة مع جهل الكيفية ، فإن قلتم أنها حقيقة على المعنى الذي أراد الله قلت وما يدريكم أنها حقيقة فيه أم مجازا أم غيرهما ، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره ، هذا مع أن هذه الظواهر تأبى أن تكون حقيقة بمعناها عندنا ؛ لأن ذلك يؤدي إلى تضارب الظواهر والإيمان ببعضها والكفر ببعضها وحمل بعضها على الحقيقة والبعض الآخر على المجاز وإجراء بعضها على الظواهر وصرف الآخر ، فمثلا مثبتوا الجهة تمسكوا بظاهر آيات فوق وأحاديثها والاستواء على العرش وصعود الكلم الطيب وعروج الملائكة وأمر فرعون هامان أن يبني له صرحا وأعرضوا عن ظاهر آيات القرب والإحاطة والحيلولة بين المرء وقلبه وآيات المعية وأحاديث تحت وقد ذكر ابن اللبان المصري الشافعي المتوفى سنة 749 هجرية في كتابه المسـمى (رد مباني الآيات المتشابهات إلى معاني الآيات المحكمات) ما نصه من المتشابه صفة الفوقية وقد جاء بها الكتاب والسنة كقوله تعالى يخافون ربهم من فوقهم وآيات كثيرة وأحاديث كثيرة وهو معدود من المتشابه وذلك أن كلمة فوق كلمة موضوعة لإفادة جهة العلو والله تعالى منزه عن الجهات وإنما المراد منها حيث أطلقت في حق الباري إفادة العلو الحقيقي لا المكاني ، ومما يدل على عدم اختصاصه بجهة فوق قوله تعالى وهو الله في السماوات وفي الأرض وقوله فأينما تولوا فثم وجه الله ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم فلو كان في جهة تعارضت واختلفت وهو مناف لقوله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فنفى تقييده بجهة فوق وهو لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى والذي يجمع بين الآيات والأحاديث أن تعلم أن العلو له اعتباران اعتبار حقيقي واعتبار إضافي فعلو المخلوقات بعضها على بعض إنما هو إضافي ؛ لأنه ما من مخلوق له جهة علو إلا وهو منسفل بالنسبة لمخلوق آخر إلى ما شاء الله وهذا العلو الإضافي قسمان قسم حسي وهو المفهوم بالنسبة للجهات المكانية المخصوص بالجواهر المفتقرة للحيز وقسم معنوي وهو المفهوم بالكمال الوهمي بالنسبة لأرباب النفوس والكمال العرفاني لأرباب القلوب قال الله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات – انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض وللآخرة أكبر درجات وأكبر تفضيلا هذا كله للعلو الإضافي وأما العلو الحقيقي فإنما هو لله سبحانه وسع كرسيه السماوات والأرض ولا يئوده حفظهما وهو العلي العظيم فعلوه هذا محقق قبل الجهات مفهوم بدون اعتبار النسب والإضافات عام في جميع تجلياته على جميع مخلوقاته بأسمائه وصفاته ، وإنما يعرفه ويشهده أرباب البصائر والقلوب ثم قال رحمه الله تعالى إذا أردت أن تحقق فوقيته فتفكر أنه كان ولا شيء معه ولم يتجدد له بخلقه للسماوات علو ولا بخلقه للعرش استواء ولا بخلقه للأرض نزول وإنما عن تجلي أسمائه وصفاته نشأت أعداد مخلوقاته غير مماسة له ولا منتسبة إليه بفوق ولا تحت ولا

شيء من الجهات قال الله تعالى (سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى) فوصفه بالأعلى حال اتصافه بالخلق فدل على أن علوه محقق قبل الخلق ولذا قال (وما قدروا الله حق قدره) انتهى من فتح المبين المبين للشيخ أحمدو بن فتى ص 202 .

قلت لقد قالوا في هذا المحل قولة متناقضة وهي قولهم لله جهة لائقة به وهذا القول متناقض في نفسه ومع غيره من أقوالهم ؛ لأن جهة ظرف مكان ولا بد له من فعل ناصب مظروف فيه ابن مالك:

فانصبه بالواقع فيه مظهرا   كـــان وإلا فانوه مقدرا

والفعل مخلوق وحكم الظرف حكم المظروف وبهذا يكون اللائق به تعالى – على زعمهم – مخلوقا ، هذا تناقض هذا القول في نفسه وأما تناقضه مع غيره من أقوالهم فهو قولهم أن المؤول لفظ استوى باستولى أنه بدل قولا غير الذي قيل له بزيادة لام وهم بدلوا كلمة فوق بكلمة جهة ولا يقولون أنهم مبدلون ولا يخلصهم من هذا التناقض إلا أن يثبتوا أن هناك جهة ليست ظرف مكان فإذا ادعوها تركناهم والنحويين وأيضا قد ثبت في الحديث القدسي أن الله عز وجل يقول ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ورجله التي يبطش بها .... إلى آخره فهل هذه الكينونة حقيقة أم مجاز وثبت في الحديث القدسي أن الله عز وجل يقول يا بن آدم مرضت فلم تعدني قال يا رب كيف أعودك وأنت رب العلمين فهل قوله مرضت حقيقة أم مجاز فمن قال أنها مجاز خصم ومن سكت بهت ومن قال أنها حقيقة كفر مرتين بنسبته إلى الله ما لا يليق وبتكذيبه لما في الحديث القدسي من أن المعني بذلك مرض العبد الفلاني .

انتهت المسائل الخمس التي أردت البحث فيها وإنما اقتصرت عليها ؛ لأن جميع ما في الكتاب يدور عليها وأخذتها من كلام المؤلف وأخذت الاستدلال عليها من كلامه وأنقاله إما من لفظها أو فحواها معرضا عن أهل تلك الأنقال ؛ لأنه قد كفاني معاصروهم مؤنة رد شبههم ، أما مسألة الحرف والصوت ومسألة الإبانة فسأفردهما برسالة مستقلة إن شاء الله تعالى ؛ لأني قد رأيت في مسألة الإبانة من الأنقال والاحتمال ما يسقط بها الاستدلال.

ملاحظات حول الكتاب

(تنبيه الخلف) وأنقاله

الملاحظة الأولى : فأول شيء نقل في الكتاب كلام استحالة المعية بالذات لمحمد الخضر بن ما يابا وقد ترك منه الترجمة التي جلب عليها صاحب استحالة المعية الكلام وهي " اختلف علماء السنة هل التفويض أرجح أو التأويل أو الخلاف لفظي وأكثر العلماء على أن التفويض الذي هو مذهب السلف أرجح قال الشيخ شهاب الدين السهروردي ثم تابع صاحب التنبيه النقل بأمانة إلا أنه اختصر من نقله في الصفحة رقم 3 وبالله التوفيق ومن نقله في الصفحة 4 وأخرج البيهقي ما نصه وفي فتح الباري نقلا عن الآمدي وغيره من علماء السنة قول من قال طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم ليس بمستقيم ؛ لأنه ظن أن طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ القرآن من غير فقه في ذلك وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقه بأنواع المجازات فجمع هذا القائل بين الجهل بطريقة السلف والدعوى في طريقة الخلف وليس الأمر كما ظن بل السلف في غاية المعرفة بالله تعالى وفي غاية التعظيم له والخضوع لأمره وليس من سلك طريق الخلف واثقا بأن الذي يتناوله هو المراد ولا يمكنه القطع بصحة تأويله وحذف بين نقله في الصفحة 6 (فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة) وبين نقله في الصفحة 48 (وسلك ابن دقيق العيد ما نصه وما ذكره من الإجماع هو الذي أشار إليه المقري

والنص إن أوهم غـيـــر اللائق　　　بالله كالتشبيــه بالخلائـــق

فاصرفه عن ظاهره إجمـــاعــا　　　واقطع عن الممتنع الأطماعا

لكن قول المقري فاصرفه عن ظاهره متناول للتأويل والتفويض مع اعتقاد التنزيه) وحذف بين نقله في الصفحة 85 ولو لم يكن في ترجيح التفويض على التأويل إلا أن صاحب التأويل ليس جازما بتأويله وصاحب التفويض بخلافه لكان كافيا انتهى . وبين نقله في نفس الصفحة السطر الموالي (ورجح كثير من العلماء التأويل) ما نصه (وما ذكره ابن دقيق العيد من تعين الحمل على الشائع في استعمال العرب وفتح الباري من كون التفويض أرجح هو ما قاله المقري في إضاءته من قوله :

وما له من ذاك محمل فقط　　　تعين الحمل عليه وانضبط

وقوله :

وما له محامل الرأي اختلف　　　فيه وبالتفويض قد قال السلف

من بعد تنزيه وهذا أسـلم　　　والله بالمراد منها أعــلم

هذا ما حذف من أنقال استحالة المعية بالذات وهو على حجته في حذفه وقد كنت أردت الرجوع إلى جميع الكتب التي نقل منها فلما وقفت على أولها توقفت .

الملاحظة الثانية : أنه رجح ما أورده من النقول على ما نقل المقري وغيره ممن يحتذي حذوه ولم يبين وجه الترجيح هل هو من قبل الرواية أو الراوي أو المروي ومجاوزة هذه العقبة بهذا القدر من البساطة يلفت الانتباه.

الملاحظة الثالثة : أنا نراه ينفي عن التأويل الوجوب تارة وتارة يثبت أنه تعطيل انظر الصفحة 17 وهذا تناقض ؛ لأن التعطيل لا ينفى عنه الوجوب ؛ لأنه كفر أرأيت كفرا ينفي عنه الوجوب.

الملاحظة الرابعة : أنه قال أنه اقتصر على نقل من ينقل عنه ليبين للناس كلام دواوين أئمة السلف والخلف كي يراجعوا رشدهم الصفحة 50 وقد صرح بأن هذه الأنقال معارضة في الصفحة رقم 1 وبذا تكون ظنية ؛ لأنه لا معارضة بين القطعيين والظني لا تثبت به العقيدة فكيف يكون رشدا .

الملاحظة الخامسة : أنهم يدعون السلفية ثم إنا نراهم يألفون علم الكلام ويركبون الأشكال المنطقية الشرطية والحملية انظر الصفحة 56 وقد عهدنا المتكلمين من المتأخرين لا من السلفيين وعهدناهم ثلاث طوائف مأولين ومعطلين ومشبهين فليت شعري في أي صنف منهم سجلوا وتحت أي فرقة منهم دخلوا أم هم فرقة رابعة باعتقاد السلف الذي هو السكوت تكلموا وبهذا يظهر التناقض بين عناوين كتبهم ومحتوياتها ؛ لأن عناوينها تقتضي السكوت ومحتوياتها كلام .

الملاحظة السادسة : أنهم يقولون إن هذه الصفات من باب واحد وأنها على الحقيقة ثم إنا نراهم يطبقون ذلك في آيات فوق وأحاديثها ولا يطبقونها في آيات القرب والإحاطة والمعية ونجد في كتبهم اليد بالإفراد واليدين بالتثنية ولا نجد فيها الأيدي بالجمع في موضع واحد وكلها واردة في القرآن فلماذا .

الملاحظة السابعة : أنهم يقولون أن هذه الصفات توقيفية وأنه لا يجوز التصرف فيها ؛ لأنها لا تدرك بالعقل ولا بالاجتهاد ثم إنا نراهم يقولون لله عينان بالتثنية مع أن هذه التثنية لم تكن في المعروف من القراءة ولا في الذي بين أيدينا من كتب السنة فبأي كتاب أم بأية سنة أثبتوها وهذه التثنية وردت في هذا الكتاب (تنبيه الخلف) في ثلاث صفحات منه الصفحة السابعة والصفحة الحادية عشر والصفحة الحادية والعشرون ولو تتبعت ما فيها من الملاحظات والتناقضات لطالت الورقات .

خاتمة في تحديد نقطة الخلاف

وذلـــك من أسبــاب الائتـــلاف

فأقول قد صح أن هذه الأمة برها وفاجرها وغُبَّرات من أهل الكتاب يرون الله يوم القيامة في صورة لا يعرفونها فيتعوذون بالله منه فكذلك اختبرنا في كتابه وعلى لسان رسوله بهذه الألفاظ التي لها ظاهر غير مراد يوهم تعارض الكتاب فالراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله واتفقت الأمة الإسلامية على التصديق والتنزيه واختلفت طوائف المسلمين في الذي يحصل به التنزيه والتصديق فأفرط بعضهم في التصديق حتى جره ذلك إلى التجسيم والتشبيه وأفرط البعض الآخر في التنزيه حتى جره ذلك إلى التعطيل ووقفت فرقة بين الفرقتين طالبة الحسنة بين السيئتين مصدقة غير مشبهة واقفة عند حدها غير متجاوزة طورها وهم السلف وصالح الخلف

وكل يدعون وصال ليلى وليلى لا تقر لهم بذاكا

وأخذ عصرنا حظه من ذلك الاختلاف والاتفاق واتفقنا نحن وهؤلاء الفرقة التي من أجل شرفها كثرت أسماؤها على ورود هذه الألفاظ عن الشارع وأنها صفات كمال الله تعالى وأنها لا تدرك بالعقل وأنه لولا إخبار الله ورسوله ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمى وأنها من باب واحد ، وأن السلف أمروها كما جاءت ولم يتتبعوها كلها بالتأويل ، وأنها وقعت عبارة عن صفات لله لا يدرك كنهها ، ووقعت دالة دلالة وضعية على جوارح المخلوقين وأعراضهم وحركاتهم المتلازمة مع أجسامهم وتحيزاتهم وجهاتهم ، فهذه النقاط متفق عليها ، ومن العجب أنا نرى البعض منهم يسرد أدلة على ثبوت هذه النقاط ليوهم القارئ أن هناك معارضا ينفيها وكان ينبغي له أن يأتي بالأدلة على نقاط الاختلاف التي هي هل الظاهر يوهم المحال أم لا فنحن نقول نعم وهم يقولون لا وهل صرفه عن ظاهره تعطيل أم لا فهم يقولون نعم ونحن نقول لا وهل الإجراء على الظواهر تفويض أم لا فهم يقولون نعم ونحن نقول لا وهل يجوز أن يكون في القرآن مجاز أم لا فنحن نقول نعم وهم يقولون لا وهل التأويل ورد عن السلف الصالح أم لا فنحن نقول نعم وهم يقولون لا وهل يحصل التنزيه ب((لا كوجوهنا مثلا)) في جميع الصفات أم لا فهم يقولون نعم ونحن نقول لا وإن ألزمونا بالسمع والعلم ألزمناهم بالمرض والكينونة وإنما الخلاف بسبب فرض الآراء والأهواء على القرآن قال أحمدو بن فتى أما من آمن بجميع القرآن عازلا هواه عن التصرف في معناه بما لم ينزل الله به من سلطان فإن الله يهديه إلى فهم اتفاق آي القرآن وأن بعضه يصدق بعضا ويفتح لبصيرته اتفاق الآيات وتعاضد ؟؟؟ الهدايات ويأتي بيوت الأدلة من أبوابها ويجد المتشابهات تؤول إلى المحكمات والمحكمات هي أم الكتاب ينقله الله تعالى من ظلمات الشكوك والحيرة والخوف التي كانت محيطة به حين كان عقله في أخطار اشتباه المتشابهات في المدلولات بلا قائد من الإيمان والاستسلام والاضطرار ينقله بفضله من ذلك بإيمانه واستسلامه واضطراره إلى نهار أنوار التحقيق والهداية والأمن وتغمر وجدانه ووجده لذات اليقين والعرفان في آي من القرآن تتناسب مبانيه وتتجاوب معانيه ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فينتقل من ليل اشتباه المعاني والألفاظ في فهمه إلى نهار تشابه الألفاظ والمعاني في الهداية والاتفاق والصدق والإعجاز في واقع الأمر وإلى الله عاقبة الأمور .

انتهى بحمد لله وحسن عونه اللهم اجعل آخر كلامي لا إله إلا الله

أملاه الأستاذ ابا بن الحسين بن محمذ بن حيمود الجكني وسماه منصة الحسين مبقاة على ظاهرها أو مأولة بغيرها.